اجنبية فان البرلمان سن نظاماً بعد ذلك منع به قيد اسماء الاطباء الذين لم يتمرنوا في مدارس انكليزية

ثم عادت الى نيويورك وعينت استاذاً لعلم حفظ الصحة في مدرسة النساء الطبية بمدينة نيويورك . وانتقلت بعد ذلك الى بلاد الانكليز ولما أنشئت مدرسة النساء الطبية في لندن عينت استاذاً لامراض النساء فيها وبقيت في وظيفتها هذه الى ان شاخت وضعفت قواها

باب الزراعة

الرخاء عام لولا الدين

كيفما جلت الآن في القطر المصري تجد دلائل الرخاء فيه فالخيل في المدن والبنادر والجواميس يكاد عرضها يساوي طولها وسائر المواشي طرحت الهجف الذي كان باديًا عليها منذ سنتين وهي الآن ممتلئة البدن لان البرسيم كان جيداً جداً والشعير والفول رخيصاً كثيراً فاكلت وشبعت وسمنت

ولقد كانت المحصولات جيدة بنوع عام من فول وشعير وقمح وذرة حتى زادت على حاجة البلاد وصدر بعض الفول وبعض الذرة وبعض القمح ايضاً . وبلغ الصادر من الفول الى ١٧ يونيو ٢٣٦٧٢ اردباً ومن الذرة ٣٨٨٥ اردباً ومن القمح ١٣٦ اردباً ولو اعتنى بطحن القمح البلدي حتى يأتي دقيقهُ ابيض كالدقيق الرومي او الفرنسوي لاستغنت البلاد عنهما وكل ذلك مما يرضي ويسرُّ لولا الدين

ما دام الفلاح يستغلُّ خبزهُ من ارضهِ فلا فرق لديهِ بلغ ثمن اردب الحنطة جنيهاً او جنيهين ولكن اذا كان مضطرًّا ان يدفع عشرة جنيهات لصاحب الطين اجرة الفدان واذا كان صاحب الطين مضطرًّا ان يدفع مال الحكومة واقساط الدين جنيهات معدودات فالفرق كبير جداً بين ان يكون اردب القمح بجنيه او بجنيهين لانهُ اذا كانت خمسة ارادب بعشرة جنيهات فهي تكفي ايجار الفدان فيوفى منهُ مال الحكومة وقسط الدين ويبقى للمالك شيء من الربح ولكن اذا كانت الخمسة الارادب بخمسة جنيهات فقط فلا تكفي نصف ايجار الفدان ولا يستطيع المالك ان يوفي منها مال الحكومة وقسط الدين

وقد يظن لاول وهلة ان الخسارة من رخص ثمن الحاصلات واقعة على الفلاح لا على صاحب الاطيان لان هذا يأخذ الايجار على كل حال . والامر على ضد ذلك لانهُ اذا غلا السعر عن المتوسط فالربح من غلائهِ يبقى كلهُ للفلاح فلا يستفيد المالك منهُ شيئاً واذا رخص السعر عن المتوسط فالخسارة تقع كلها على المالك لان الفلاح يعجز عن ايفائهِ ولا شيء عندهُ يأخذهُ المالك منهُ . فالمالك يخسر بهبوط الاسعار ولا يربح بارتفاعها

واذا كان المالك غير مديون وكان مال الحكومة قليلاً معتدلاً فالضرر من هبوط الاسعار غير كبير لانها مهما هبطت يبقى من الاطيان ربح كاف لصاحبها ورخص الاسعار يساعدهُ على ابتياع سائر حاجياتهِ رخيصة ولكنهُ اذا كان مديوناً فتلك الطامة الكبرى . لنفرض ان زيداً يملك مئة فدان يؤجرها عادة بخمسمئة جنيه يدفع منها ١٠٠ جنيه مال الحكومة ويبقى لهُ ٤٠٠ جنيه مقابل ثمن الاطيان واجرة ادارتهِ لها ثم لنفرض انهُ اضطر لسبب من الاسباب ان يستدين عليها الفي جنيه قسطها السنوي مع الفائدة مئتا جنيه فما دامت الاسعار عالية يبقى لهُ من ايجار الاطيان اربع مئة جنيه بعد دفع مال الحكومة فيدفع منها مئتي جنيه قسط الدين ويبقى لهُ مئتا جنيه لمعيشتهِ ولكن اذا هبطت الاسعار ولم يستطع ان يحصل من الايجار الا على ٣٠٠ جنيه في السنة كما يحدث كثيراً فيوفي منها مال الحكومة ويضطر اما ان يتأخر عن ايفاء قسط الدين فتتراكم الديون عليهِ في وفوائدها الفاحشة او ان يوفي القسط ويعيش من الهواء او ان يعرض طينهُ للبيع بارخص ثمن

فالدين الذي سهلت البنوك سبيلهُ للفلاحين سيكون سبباً لخرابهم . ولذلك قلنا ان الرخاء عام لولا الدين

دفع الايجار عيناً

قلنا في النبذة المتقدمة ان زيادة اسعار الحاصلات تفيد المستأجر وقلما تفيد المالك وكثيراً ما تضرهُ لانهُ اذا زاد سعر الحاصلات كثيراً عن المتوسط فالزيادة يأخذها المستأجر وحدهُ واذا نقص سعرها عن المتوسط عجز عن ايفاء الايجار فتقع الخسارة على المالك . ولتوضيح ذلك بمثل ولنفرض ان زيداً يملك ثلاثين فداناً من الاطيان الجيدة جداً استأجرها منهُ عمرو بثلاثمئة جنيه وهما يحسبان ان هذا الايجار معتدل اذا كان ثمن اردب القمح مئة وعشرين غرشاً واردب الذرة مئة غرش وقنطار القطن اربع مئة غرش فاذا ارتفعت الاسعار وبلغ ثمن اردب القمح ١٥٠ غرشاً واردب الذرة ١٣٠ غرشاً وقنطار القطن ٥٠٠ غرش فيزيد ربح عمرو مئة جنيه او اكثر بارتفاع الاسعار وهو يأخذ هذه الزيادة لنفسهِ ولا

يعطي زيداً غرشاً منها غير الايجار المعدد . واذا هبطت الاسعار فبلغ سعر اردب القمح مئة غرش واردب الذرة ٧٠ غرشاً وقنطار القطن ٣٠٠ غرش لم يستطع عمرو المستأجر ان يوفي زيداً المالك غير ثلثي ايجار الاطيان فيخسر المالك وقت هبوط الاسعار ولكنهُ لا يربح وقت ارتفاعها

وعلاج ذلك ان يجعل الايجار عينياً اي كذا قناطير من القطن وكذا اراديب من القمح والشعير والفول والذرة وحب البرسيم حسب ما يزرع في الارض . فاذا جعل ايجار الثلاثين فداناً في المثال السابق ثمانين اردباً من القمح وثمانين اردباً من الذرة و ٣١ قنطاراً من القطن بلغ ثمنها حسب المتوسط ٣٠٠٠ جنيه فاذا زاد السعر عن المتوسط كان بعض الزيادة للمالك وبعضها للمستأجر واذا هبط السعر عن ذلك وقع بعض الخسارة على المالك وبعضها على المستأجر والخسارة في سنة الرخص تعدل بالربح في سنة الغلاء لان ثمن حصة المالك في سنة الرخص ٢٢٩ جنيهاً وثمنها في سنة الغلاء ٣٧٩ جنيهاً والمتوسط بينهما ٣٠٤ جنيهات اي مثل الايجار الجاري فلا يظلم هو ولا يظلم المستأجر

وخير من ذلك ان تجعل حصة المالك جزءاً من المحصول سبعين في المئة او ثمانين في المئة او نحو ذلك حتى يشترك هو والمستأجر في ما يحدث من هبوط الاسعار وارتفاعها وخصب المحصول ومحله

البنوك الزراعية

اننا سابقاً ان ديون الفلاحين ثقيلة الوطأة عليهم وهذه الديون موجودة الآن لا سبيل لانكارها ولا للتخلص منها ومهما حسنت الفلاحين على ابطال الدين فالحث قد يمنعهم من ان يستدينوا ديناً جديداً ولكنهُ لا يساعدهم على ابفاء الدين السابق ولا على تخفيف وطأته . فان اقل فائدة يدفعونها للبنوك ستة في المئة واكثر فائدة ٩ في المئة ولا يبعد ان يكون متوسط فائدة ديون الاطيان سبعة ونصفاً في المئة وهذا الربا فاحش جداً بالنسبة الى سعر النقود الآن فقد علمنا عن ثقة ان بعض الماليين الاوربيين عرضوا على الحكومة المصرية ملايين كثيرة من الجنيهات بفائدة ٣ ½ في السنة وربما قبلوا ان يعطوها المبلغ الذي تريده بفائدة ٣ ½ في السنة والمئة مئة

هذا باب فرج للبلاد يوفر عليها نصف مليون جنيه كل سنة على الاقل فان الحكومة تستطيع ان تستدين باسمها عشرين مليوناً من الجنيهات تستبدل بها نصف ديون الفلاحين

من البنوك المتقاربة فاذا جعلت الفائدة ٥ في المئة تيسر على الفلاحين ٢ في المئة فيتوفر في العشرين مليوناً خمس مئة الف جنيه كل سنة

ولا يخفى ان البنوك الحاضرة تبذل غاية جهدها لتمنع الحكومة من ذلك ولكن يجب على الحكومة ان لا تفضل مصلحة احد على مصلحة رعاياها فقد اخطأت مرة بسماحها للبنك الزراعي ان يجعل فائدته ثمانية او تسعة في المئة ليربح اصحاب اسهمه ولاسيما اسهم التأسيس ارباحاً فاحشة فيجب عليها الآن ان تكفر عن هذا الخطإ بما يجعل البنك الزراعي يخفض معدل الفائدة الى خمسة في المئة ويجري سائر بنوك الرهنيات مجراه فيتوفر على البلاد اكثر من مليون جنيه كل سنة وربح الحكومة فوق ذلك مبلغاً طائلاً تربحهُ البنوك الآن

القطن المصري

ثمر الموسم الجديد حتى الآن جيد في بعض الاماكن ومتوسط في غيرها واذا لم تصبهُ آفة من الآفات الطبيعية فلا يبعد ان يبلغ متوسط ما بلغهُ في السنوات الماضية اي نحو ستة ملايين قنطار . وقد بلغ سعرهُ مبلغاً عظيماً جداً فوصل القنطار في الكوتنراتات الى ٢٤ ريالاً ولكنهُ هبط يوم كتابة هذه السطور الى اقل من عشرين ريالاً فاذا بقي على العشرين او حواليها اي اذا بيع القنطار في الغيط بنحو ٤٦ غرشاً وبلغ ثمنهُ وثمن بزرته مع ما يضاف اليهما من اجرة النقل والحلج وربح التاجر ٥٢٠ غرشاً فقط بلغ ثمن الموسم ٣١ مليوناً من الجنيهات وهذا ثمن جيد جداً تتحمل بهِ حلقات العسر المالي الحاضرة

وقد اضر البرد ببعض الزرع فاماتهُ واعيد ترقيعهُ مرتين او ثلاثاً . وجربنا عملية الشتل فلم تفلح الاَّ قليلاً ولذلك ترى شجيرات القطن قليلة في بعض الاماكن كأنها نقصت عشرة في المئة . فاذا كانت الزراعة قد زادت عشرة في المئة عن العام الماضي في بعض الاماكن كما يقال فهذه الزيادة تقوم مقام النقص من عدم نجاح الترقيع

ومن الحقائق التي تجب معرفتها في هذا الشأن اولاً ان التقرير الرسمي لحالة زراعة القطن في اميركا الذي صدر في ٢٥ مايو الماضي يجعلها ٨٢ في المئة مقابل ٨١ و٣/٤ في المئة في العام الماضي و ٧٩ و٣/٤ في المئة في العام الذي قبلهُ فحالة القطن الاميركي كانت الى حين صدور التقرير الرسمي اجود مما كانت في العام الماضي والذي قبلهُ

وثانياً ان مساحة الاطيان المزروعة حسب التقرير الاميركي بلغت ٣٥ مليوناً و ٢٠٠ الف

فدان (اكر) فزادت عن العام الذي قبلهُ مليونًا ونحو ٣٨٢ الف فدان

وثالثًا ان المقطوعية من القطن الاميركي بلغت حتى اواسط يوليو ٩ ملايين و ٦٠٩ الف بالة اي انها اقل مما كانت في العام الماضي الى مثل هذا الوقت مليونًا و ١٧٢ الف بالة والزيادة في المقطوعية غير كبيرة كما كانت في العام الماضي ولذلك لا يبعد ان المخزون من القطن الاميركي ومقدارهُ الآن مليون ونصف من البالات يكفي المعامل . لان المقطوعية الاسبوعية تبلغ الآن ٢٠٠ الف بالة فاذا جرت على هذا النسق فالمخزون يكفي المعامل اكثر من ثلاثة اشهر اي الى اواخر سبتمبر . والمرجح ان المعامل تفضل تقليل عملها حتى لا ترفع سعر القطن فوق ارتفاعهِ الحالي لئلا تضطر بعد ذلك الى الخسارة بانخفاض الاسعار اذا جاء الموسم كبيرًا

وما يقال عن القطن الاميركي يقال عن القطن المصري فان الصادر منهُ نقص على نسبة نقص المحصول تقريبًا اي ان المعامل اكتفت بالقليل فقل الصادر حتى الآن مليونًا و٧٠٥٣٧٩ قناطير عما كان في العام الماضي اي كل ما اصاب المحصول من العجز وقع في الصادر الا نحو ربع مليون قنطار والمرجح ان هذا المقدار يزول قبل آخر الفصل فيصير عجز الصادر مساويًا لعجز المحصول تمامًا

وكل ما تقدَّم يدعو الى الخوف من هبوط ثمن القطن المصري في المستقبل عن عشرين ريالاً ولكن اذا اعتبرنا الامور التالية وهي

اولاً ان الاميركيين نجحوا في ترخيص كل اعمال الزراعة بواسطة الآلات الا القطن فان اكثر اعماله لا يزال باليد ولا سبيل لترخيصها لا سيما وان المعيشة غالية جدًّا في اميركا وهي تزيد غلاءً عامًا فعامًا واجور العمال تزيد ارتفاعًا .

وثانيًا ان القطن لا يزال رخيصًا جدًّا بالنسبة الى سائر المنسوجات وهو يقوم مقامها ولا غنى للناس عنهُ ونفقة الملابس القطنية قليلة بالنسبة الى سائر نفقات الانسان

وثالثًا ان الاراضي الصالحة لزرعهِ وجودتهِ قليلة محدودة وان العمال الصالحين لزرعهِ وخدمتهِ لا يسهل وجودهم في كل مكان

ورابعًا ان المستخرج من الذهب سنويًا آخذ في الكثرة بسرعة فائقة . وكثرة الذهب تعني رخصهُ ورخصهُ يعني غلاء ما يشترى بهِ

فاذا اعتبرنا هذه الامور الاربعة ترجح لنا ان ثمن القطن يبقى مرتفعًا او انهُ لا يهبط كثيرًا عن الدرجة التي وصل اليها الآن اي ان الميل العمومي يكون الى الصعود لا الى

الهبوط الاّ اذا حدثت امور ليست في الحسبان كأن يجود المحصول الاميركي جودة فائقة في نوعه وكميته ويجود المحصول المصري ايضاً او تحدث اسباب تدعو الى ارسال كميات كبيرة من الذهب الى الهند والصين واواسط افريقية فانهُ اذا حدثت هذه الامور كلها او بعضها فان الثمن يهبط حتماً ولكن لا يكون هبوطهُ الى زمن طويل

مؤتمر الزراعة الاستوائية

التأم هذا المؤتمر في معرض بركسل في العشرين من شهر مايو الماضي والثلاثة الايام التالية لهُ. ولما كان اليوم الاول موافقاً ليوم دفن ملك الانكليز فتح المعرض وأجل الاجتماع الى اليوم التالي

وانقسمت اعمال المؤتمر الى ثلاثة اقسام القسم الاول في الزراعة بنوع عام وزرع الحراج والثاني في تربية المواشي وما يتعلق بها والثالث في العمال ونقل الحاصلات والمتاجرة بها

وقد قدّم الى المؤتمر نحو مئتي رسالة في مواضيع مختلفة من ذلك تقرير عن النتائج العملية التي نتجت من امتحان زراعة القطن في البلدان المختلفة مع ما يتعلق بذلك من اسباب النجاح والفشل

وقدّم تقرير مثل هذا عن زراعة شجر الصمغ الهندي في البلدان الاستوائية وطرق استخراجهِ . فان هذين الصنفين اي القطن والصمغ الهندي اكبر شان الآن في الصناعة بين المحصولات الزراعية ولا خوف على بلاد يجود فيها القطن وشجر الصمغ الهندي (الكاوتشوك) اما القطن فامرهُ معروف وهو من الحاجيات التي لا غنى عنها ما دام الانسان محتاجاً الى اللباس . ومن المواد الاربع التي تستعمل لعمل اللباس الحرير والصوف والكتان والقطن القطن ارخصها واكثرها استعمالاً وسيزيد استعمالهُ زيادة مضطردة بنمو السكان وبزيادة العمران كما ابنا مراراً . واما الكاوتشوك او الصمغ الهندي فلا شيءَ بين المواد الزراعية زاد استعمالهُ في السنوات العشر الاخيرة مثل الكاوتشوك . والمقدار الذي يستخرج الآن منهُ سنوياً قليل جداً اذ يبلغ نحو ٦٨ الف طن ولذلك ارتفع سعرهُ ارتفاعاً فاحشاً هذه السنة . فالبلاد التي تنمو فيها اشجار الكاوتشوك مثل الاقطار السودانية تستطيع ان تستفيد من زراعتهِ فائدة كبيرة